



MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

# دراسة حالة المدينة

## بيروت

عنوان دراسة الحالة بيت عامل لحقوق الإنسان:  
فسحة للتضامن في بيروت

القانون الإنساني

حقوق اللاجئين

حقوق الإنسان

التعليم والتدريب

البحوث

فيينا

ليون

تورينو

مدريد

لشبونة

تونس

طنجة

التماسك الاجتماعي

بيروت

عمان

UN HABITAT  
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG  
United Cities  
and Local Governments

من تنفيذ  
ICMPD  
International Centre for  
Migration Policy Development

بين النظراء وترسيخ التعلّم المتبادل حول التحدّيات التي تواجهها المدن، مثل التماسك الاجتماعي والمكاني، والحوار بين الثقافات، والتوظيف، وتوفير المأوى والخدمات الأساسية للاجئين والمهاجرين الاقتصاديين وغير ذلك. في هذا الإطار، اختارت بلدية بيروت دراسة الحالة هذه بهدف عرض ممارسة تساهم في دمج المهاجرين محلياً على المستوى الاجتماعي والمكاني.

تمت صياغة دراسة الحالة هذه ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة، وهو مشروع من تنسيق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وتمويل الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يطبق هذا المشروع منذ العام ٢٠١٥ بالتعاون مع مدن عمّان، وبيروت، ولشبونة، وليون، ومدريد، وطنجة، وتونس، وتورينو، وفيينا بهدف تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالهجرة الحضرية. فضلاً عن ذلك، يسعى المشروع إلى تعزيز الحوار

## بيت عامل لحقوق الإنسان هو مركز للمعارف حول مناصرة حقوق الإنسان والحماية القانونية في المنطقة العربية، يقدم دروساً وورش عمل تدريبية للمحترفين الشباب

### نبذة

ولما كان بيت عامل لحقوق الإنسان يسعى إلى أن يكون مرجعاً رائداً للمعرفة في مجال حقوق الإنسان، فإنه يوفر لجمهوره فرصاً بحثية، كما ينسج شراكات مع منظمات لإدارة مشاريع مرتكزة على الحقوق، منها مشروع «الملجأ في المدينة»، وهو برنامج لتنظيم ورش عمل مع بلدية بيروت وجماعات اللاجئين في المدينة من أجل إيجاد فسحة لمناقشة القضايا المتعلقة بحماية اللاجئين. وقد أشرف المشروع على صياغة مسودة ميثاق محلي لحقوق الإنسان بطريقة مشتركة.

تأسس بيت عامل لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ لسد فجوات معرفية وتربوية حول موضوع مناصرة حقوق الإنسان والحماية القانونية في لبنان والمنطقة العربية. يقدم المشروع برامج للتعليم على حقوق الإنسان، تستهدف بشكل خاص المحترفين الشباب. ولعل أهم برامجه «المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات المسلحة» التي تنظم سنوياً وتجذب طلاباً من مختلف أنحاء الشرق الأوسط، منهم لاجئون. يساهم هذا البرنامج في إيجاد فسحة من التضامن حيث يمكن للمشاركين مناقشة أهم القضايا الملحة التي تؤثر على المنطقة.

## المعلومات الأساسية والأهداف

كانت تروح أصلاً تحت الضغوطات، مما شكّل تحدياً هائلاً بالنسبة إلى البلديات ذات الموارد المحدودة. فضمن إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٥- التي وضعتها الحكومة اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة- أصبحت البلديات معنية مباشرةً بتطبيق مشاريع الاستجابة المحلية للاجئين، مع التركيز على بيروت بشكلٍ خاص نظراً إلى العدد الكبير من اللاجئين الضعفاء المتواجدين فيها.

بالإضافة إلى ذلك، لبيروت، بصفتها محافظة وبلدية في آن، محافظٌ تعينه الحكومة وهو يتمتع بمجموعة متنوعة من الصلاحيات التنفيذية كما يكون مسؤولاً مباشرةً أمام وزارة الداخلية والبلديات، فضلاً عن رئيس بلدية ومجلس بلدي منتخبين لكن بصلاحيات محدودة في مجال صنع القرار. وفي حين تروج البلدية لمدينة بيروت كمدينة «متنوعة ثقافياً»، إلا أنّ المهاجرين يواجهون أحياناً صعوبةً على صعيد الوصول إلى الحقوق الأساسية، نظراً إلى درجة تعقيد النظام السياسي الطائفي المطبق في لبنان.

في هذا الإطار، تأسس بيت عامل لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ بهدف تعزيز حقوق الإنسان بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي. فيعتمد هذا المشروع استراتيجيّة مزدوجة تتمثل بتوفير التعليم والتدريب على حقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بالحماية القانونية في لبنان والعالم العربي، والتحوّل إلى مرجع أول للمعارف في هذا المجال. وبصفته المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي توفّر تدريباً على قانون اللاجئين مفصلاً بحسب الحاجة، فقد نجح أيضاً في جذب العديد من الناشطين السوريين الراغبين في الحصول على التدريب منذ العام ٢٠١١.

بيروت هي عاصمة لبنان وأكبر مدينة فيه. يبلغ عدد سكانها حوالي ٢,٢ مليون نسمة يقعون في منطقة بيروت الكبرى. كما إنها مركز لبنان السياسي والاقتصادي والثقافي، ففيها مقرّ الحكومة، والمرافق الأكبر في البلاد، فضلاً عن المطار الدولي الوحيد في لبنان. على امتداد القرن الماضي، جذبت المدينة «تدفقات» متتالية من المهاجرين، منهم اللاجئون الأرمن والمسيحيون الهاربون من السلطنة العثمانية في بداية القرن العشرين، فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين والعرب في منتصف القرن العشرين، والعمّال المهاجرين الآسيويين والعرب الوافدين منذ بداية التسعينيات.

منذ اندلاع النزاع السوري عام ٢٠١١، شهد لبنان تدفقاً هائلاً للاجئين. واليوم، في ظلّ تواجد ١,٥ مليون لاجئ تقريباً في لبنان، باتت البلاد تضمّ العدد الأكبر من اللاجئين بالمقارنة مع عدد السكّان المحليين (١:٤). لكن بما أنّ لبنان لم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين الصادرة عم ١٩٥١، فإنّ اللاجئين لا يحصلون على الحماية القانونية، وعليه، يجب أن يكونوا حائزين على رخص إقامة صالحة، وهي عملية مكلفة ومليئة بالصعوبات. إلى جانب ذلك، في ما خلا قانون تنظيم الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والنحروج منه، الصادر عام ١٩٦٢، ما من سياسة وطنية واضحة معتمدة في لبنان لتنظيم شؤون الهجرة.

فضلاً عن ذلك، دفعت سياسة «منع الخيمّات» التي اعتمدها لبنان بالعديد من اللاجئين إلى الانتقال نحو المدن، كبيروت مثلاً التي باتت تضمّ اليوم حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ. فزاد هذا من الأعباء على البنى التحتية والخدمات العامة التي

برنامج المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات المسلحة، فتلقى هذه الدورة التي تمتد لأسبوعين رواجاً كبيراً، جاذبةً ما بين ٣٥ و٥٠ مشاركاً من مختلف أنحاء الشرق الأوسط سنوياً (ومنهم من هو لاجئ). خلال هذه المدرسة الصيفية، يتعلم الطلاب عن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، فضلاً عن الآليات التي يمكن من خلالها ملاحقة الانتهاكات قضائياً. ولا يشترط من المشارك حيازة شهادة تعليمية رسمية أو خبرة مهنية للمشاركة في هذه الدورة، لكن بيت عامل يقدم أيضاً برامج أكثر تقدماً للمُحَرِّجين والمحترفين المبتدئين.

من البرامج الأخرى التي يقدمها بيت عامل لحقوق الإنسان، دورة في القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتنظيم المجتمعي من أجل حقوق الإنسان، والتدريب على المناصرة عبر الفيديو. تجذب هذه الدورات طلاباً من خلفيات مهنية وثقافية متنوعة جداً، مما يوفر فرصاً مهمة لتبادل الخبرات. بهذه الطريقة، يزود بيت عامل الطلاب بمستوى تعليم استثنائي في مجال حقوق الإنسان على يد خبراء أكاديميين ومحامين رائدين وعاملين في مجال تقديم الرعاية؛ وليس هذا فحسب، بل يساهم أيضاً في تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن بين المجتمعات المحلية من خلال توفير منبر مناسب يلتقي فيه مختلف الأشخاص ويناقشون بعضاً من القضايا الأكثر إلحاحاً التي تؤثر على المنطقة العربية.

بالإضافة إلى سعي بيت عامل لحقوق الإنسان إلى أن يصبح مركزاً للمعارف حول حقوق الإنسان والحماية القانونية في الشرق الأوسط، يقدم إلى أربعة خريجين سنوياً فرصة إجراء بحوث حول مواضيع متعلقة بقانون النزاعات المسلحة. بعد ذلك، يتم تلقيهم نتائج هذه البحوث في مضمون

في العام ٢٠٠٩، أنشأ الدكتور كامل مهنا (رئيس مؤسسة عامل) مع الدكتور كريم المفتي والسيد وسام صليبي "بيت عامل لحقوق الإنسان"، بالتنسيق مع العيادة القانونية لحقوق الإنسان في جامعة الحكمة. وقد تم توفير جميع أشكال الدعم المادي والخبرات لتطوير بيت عامل عبر هذه الشراكة الأكاديمية. كما أضفت الشراكة مع جامعة الحكمة على المشروع المصادقية المطلوبة لتأمين التمويل اللازم من معهد المجتمع المفتوح. فكان برنامج المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات المسلحة أول برنامج يتم إطلاقه ضمن إطار المشروع عام ٢٠١١، تلتها دورة في القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن كلا البرنامجين يطبقان بوتيرة سنوية منذ إنشائها.

يتمثل الهدف الشامل لكافة الجهود التي تبذلها مؤسسة عامل بترسيخ ثقافة الحقوق والمواطنة التي يمكن من خلالها تعزيز الحقوق المدنية العالمية. في هذا الإطار، تم إنشاء بيت عامل لحقوق الإنسان ليجسد الحلقة «القانونية» المفقودة في برنامج العمل هذا. فمن خلال الاستراتيجية المزدوجة التي يعتمدها بيت عامل في مجال التعليم وإنتاج المعارف، يسعى إلى توسيع خبراته حول النهج القانونية المعتمدة للمناصرة المركزة على الحقوق، ووضع برامج لتوعية الجيل القادم من الناشطين في مجال المدافعة عن حقوق اللاجئين. جدير بالذكر أن معظم المشاركين في دورات بيت عامل هم من المحترفين الشباب، إيماناً من مؤسسة عامل بأن الشباب هم المحرك الأساسي للتغيير.

لعلّ أضحج برامج بيت عامل لحقوق الإنسان هو

لقيت مبادرة المدرسة الصيفية في السنوات الأخيرة تمويلاً من معهد المجتمع المفتوح والسفارة السويسرية ودياكونيا.

## النتائج والتأثيرات

بفضل التعليم والتدريب اللذين يوفرهما بيت عامل لحقوق الإنسان للمحترفين الشباب، يكونون فهدماً راسخاً لحقوق الإنسان وقضايا الحماية القانونية في لبنان والعالم العربي. فضلاً عن ذلك، يزودهم هذا الأمر بالأدوات اللازمة لمعالجة الانتهاكات من وجهة نظر قانونية خلال مسيرتهم المهنية المقبلة. وفي حين تستهدف بعض البرامج المحرّجين الجامعيين والمحترفين أصحاب الخبرات، تفتح دورات أخرى، مثل المدرسة الصيفية، أبوابها لجميع المهتمين باكتساب المزيد من المعلومات عن حقوق الإنسان.

تعزز برامج بيت عامل لحقوق الإنسان التماسك الاجتماعي من خلال جذب طلاب من خلفيات متنوعة عديدة وتزويدهم بمنبرٍ للتعلّم عن مواضيع قضايا حقوق الإنسان ومناقشتها معاً. كما يؤمن بيت عامل، سواء أكانت الدورة تستغرق يوماً واحداً أم تمتدّ لعدّة أشهر، فسحة للتضامن يدرس فيها الطلاب معاً كمواطنين ملتزمين ومطلعين، بهدف مساعدة الأجانب واللاجئين على الوصول إلى حقوق الإنسان الأساسية. ولا تقيم هذه الفسحة وزناً لوضع الأشخاص القانوني أو مدى أهلية تواجدهم في البلاد، بل تركز عوضاً عن ذلك على مدى قدرتهم على الوصول إلى الحقوق بشكلٍ عادلٍ ومتساوٍ.

أما التقييمات الداخلية السنوية التي يجريها بيت عامل لحقوق الإنسان، فتضمن تعديل عمله بحيث يناسب السياق القائم، من خلال

دورات بيت عامل، لا بل إنّ بعض المحرّجين يعودون إلى هذه المؤسسة لإدارة ورش عمل ومحاضرات خاصة بهم. بناءً عليه، يأمل بيت عامل أن تستمرّ هذه البحوث والخبرات بتشكيل نقطة مرجعية هامة بالنسبة إلى المؤسسات العاملة على حقوق الإنسان وقضايا الحماية القانونية في لبنان والعالم العربي.

فضلاً عن ذلك، ينسج بيت عامل لحقوق الإنسان، بين الحين والآخر، شراكات مع منظمات عدّة لإدارة مشاريع مرتكزة على الحقوق. ولعلّ أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع «الملجأ في المدينة» الذي طُبّق بالتنسيق مع التحالف الدولي لهوئل والشبكة المعنية بحقوق السكن والأرض. يهدف هذا المشروع إلى الجمع بين أكبر طرفين في أزمة اللاجئين، وهما بلدية بيروت واللاجئون أنفسهم، لمناقشة القضايا المتعلقة بحقوق اللاجئين في بيروت. نتيجةً لذلك، تمكّن اللاجئون، من خلال أربع ورش عمل منهجية، من المشاركة في صياغة برامج لحماية اللاجئين فضلاً عن مسودة لميثاق محلي يعنى بالحقوق.

## التويل والموارد

أضفت الشراكة بين بيت عامل لحقوق الإنسان وجامعة الحكمة على البرنامج الخبرة والدعم اللازمين لإطلاق المشروع، كما ساعدت على تأمين التمويل الأولي من معهد المجتمع المفتوح. ولما كان بيت عامل لحقوق الإنسان يدير مشاريعه من مقرّ مؤسسة عامل نفسها في بيروت، فلم تدع الحاجة إلى توفير موارد خاصة لتأمين مكان للعمل.

يتمتع كلٌّ من برامج بيت عامل لحقوق الإنسان بتويل من رعاة مختلفين. على سبيل المثال،

للمحاسبة على ما يُرتكب من انتهاكات في لبنان. في بعض السنوات، صادف المعنيون مشاكل على صعيد تأمين التمويل اللازم لبرامج معينة، مثل المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات الدولية. فمع أنّ الدورات لا تُشترط على المشاركين عادةً تسديد رسمٍ معيّن، لكن فُرض على الطلاب في حالات ندرة الموارد تسديد اشتراك قدره مئة دولار أميركي لتأمين استدامة البرنامج وتمجيب الاعتماد على المانحين لتأمين الاستمرارية. مع ذلك، يُعفى الطلاب من فلسطين وسوريا دائماً من تسديد هذا المبلغ.

واجه بيت عامل لحقوق الإنسان، بصفته الشريك المحلي القائم بتطبيق مشروع «الملجأ في المدينة» الذي أطلقه التحالف الدولي للموئل والشبكة المعنية بحقوق السكن والأرض، بعض التحديات في ما يتعلق بتسهيل لقاء مجموعة متنوعة من الشركاء. فقد كانت بلدية بيروت بشكل خاص كثيرة الانشغال، كما اتبعت نهجها الخاص لمعالجة أزمة اللاجئين، مما زاد من صعوبة دعمها للمشروع. مع ذلك، بفضل متانة شبكة عامل وشركائها، تمكن بيت عامل من انتزاع نوع من المشاركة الأساسية من البلدية، رغم أنها لم تعاود المشاركة في المشروع منذ صياغة مسودة ميثاق بيروت لحقوق الإنسان.

إعداد البحوث والبرامج الوثيقة الصلة وبناءً على الطلب. وبما أنّ بيت عامل يشكّل أيضاً مصدراً للمعارف حول قضايا حقوق الإنسان في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط، فإنّ البحوث والمحبرات المكتسبة من خلال المشروع تخلف، بدورها، تأثيراً مباشراً على البرامج المرتكزة على الحقوق التي تطبقها مؤسسة عامل ومنظمات أخرى. إلى جانب ذلك، نشر بيت عامل لحقوق الإنسان، حتى يومنا هذا، أربعة كتيبات باللغة العربية حول قانون النزاعات المسلحة، استناداً إلى بحوث أعدها خريجو البرنامج أنفسهم، فيما يجري العمل اليوم على إصدار كتيب خامس.

وبفضل خبرة بيت عامل في مجال حقوق اللاجئين، والعلاقة الوطيدة بين مؤسسة عامل وجماعات اللاجئين المحلية، فقد أدى بيت عامل دور الشريك المطبق لمشروع «الملجأ في المدينة». يساهم هذا المشروع مباشرة في إشراك اللاجئين في عمليات صنع القرار المتعلقة بحقوقهم، وحمايتهم، من خلال توفير منبر مناسب يلتقون فيه ويتناقشون مع أعضاء من بلدية بيروت. نتيجة لذلك، تمكن اللاجئين، عن طريق ورش العمل هذه، من المشاركة في صياغة برامج تهدف إلى حماية اللاجئين، والاتفاق على المبادئ المنصوص عليها في مسودة ميثاق بيروت لحقوق الإنسان.

## الدروس المستخلصة

لعلّ الدور المهمّ الذي أداه بيت عامل لحقوق الإنسان كمركز تعليمي حول حقوق اللاجئين والحماية القانونية، خاصةً منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، لشاهد على أهميته كمركز للمعارف حول حقوق الإنسان في لبنان ومختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط. بالفعل، يتلمذ المحرِّجون على يد خبراء رائدين

## العوائق والتحديات

من التحديات المستمرة التي تؤثر على عمل منظمات حقوق الإنسان كافة والتي يسعى بيت عامل إلى معالجتها من خلال بحوثه وبرامجه التعليمية، النقص في تطبيق القوانين الإنسانية الدولية، وغياب الإرادة السياسية اللازمة لفرض احترام حقوق الإنسان، وعدم اللجوء إلى الملاحقة القضائية أو استخدام آليات العدالة الانتقالية

لحقوق الإنسان دعوةً جديدةً لتقديم الطلبات ويواصل العمل على هذا المشروع في سياق العام ٢٠١٨.

## المراجع

- مدونة المشروع الإلكترونية (باللغة العربية): <https://amelhumanrights.wordpress.com>
- معلومات عن المشروع (باللغة الإنجليزية): <http://amel.org/programs/>: /amel-house-for-human-rights
- معلومات عن مشروع الملجأ في مدينة بيروت: [http://www.hlrn.org/img/documents/Sanctuary\\_fiche.pdf](http://www.hlrn.org/img/documents/Sanctuary_fiche.pdf)
- المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات المسلحة: <http://amel.org/back-to-summer-school-on-law-and-armed-conflicts>
- مؤسسة عامل الدولية (٢٠١٤) نبذة عن بيت عامل لحقوق الإنسان. بيروت: مؤسسة عامل الدولية

أجريت المقابلة مع: د. كريم المفتي

في المجال الذي يختارونه لمواصله مسيرتهم المهنية. وليس هذا فحسب، بل يستفيدون أيضاً من فرصة لقاء أشخاص من خلفيات متنوعة، منهم من هو لاجئ نفسه، ومناقشة قضايا حقوق الإنسان بمختلف أبعادها. جدير بالذكر أن المدرسة الصيفية وحدها قد خرجت حتى يومنا هذا ٢٠٠ طالب وفدوا من شتى أنحاء المنطقة العربية.

ساعد بيت عامل لحقوق الإنسان على تطبيق مشروع «الملجأ في المدينة»، مستفيداً من علاقة مؤسسة عامل بجماعات اللاجئين المحلية والتنسيق مع منظمات أخرى، فسهل عقد اجتماعات بين اللاجئين في بيروت والبلدية بغية صياغة ميثاق محلي لحقوق الإنسان. اعتبر ذلك بحد ذاته إنجازاً عظيماً من شتى النواحي، لكن بلدية بيروت لم تشارك إلا بدرجة دنيا، وفي حين تعتبر إمكانات البلديات اللبنانية ومواردها مستنزفة فعلاً بسبب أزمة اللاجئين، يشكل التعاون مع المجتمع المدني لتطبيق مشاريع مرتكزة على الحقوق طريقة أساسية لتقاسم أعباء العمل بطريقة بناءة.

أما أحدث أفكار بيت عامل لحقوق الإنسان، فتتمثل بصياغة سلسلة من مؤشرات «العدالة الاجتماعية» لرصد الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة للاجئين والجماعات «المضيقة» في لبنان، مع مساعدة عامل في الوقت نفسه على قياس مدى فعالية برامجها. فإذا أثبت هذا المشروع نجاحه، ستكون منظمات غير حكومية لبنانية محلية مسؤولة عن جمع الإحصاءات المحلية، في حين تصبح البلديات اللبنانية مصدراً قيماً للمعلومات المتعلقة بقضايا الحوكمة المحلية، كتحديد القيود التي تواجهها في عملها، لكن حتى اللحظة، كان من الصعب للغاية إيجاد الموارد اللازمة والخبراء الاقتصاديين لقيادة هذا المشروع. مع ذلك، سيطلق بيت عامل

بتويل مشترك من الاتحاد الاوروبي



بتويل مشترك من



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development  
and Cooperation SDC



 @urban\_migration

 [icmpd.org/mc2cm](http://icmpd.org/mc2cm)

 [mc2cm@city-to-city.org](mailto:mc2cm@city-to-city.org)